

النفط ودوره في بناء العراق: رؤية مستقبلية

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي / كلية الإداره والاقتصاد- جامعة الكوفة

الخلاصة

يعد النفط لاعباً لأهم الأدوار في تشكيل مستقبل العراق، وتشير التحليلات والدراسات الحديثة إلى أنه سيستمر مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وستمارس مدفوّعاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في البلد. بما يمهد للادعاء أنه سيقى خلال القرن الحالي مؤثراً حقيقياً في توجيه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي. أن سوء الإدارة وتخلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعتمول بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتؤمن الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك أحق أضراراً خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية. يكتسب البحث أهميته من أهمية موضوعة النفط وخطورة دورها المستقبلي في تشكيل حاضر ومستقبل العراق. لذا فإن تحليل أوضاع هذا القطاع وتشخيص مشكلاته واستشراف مستقبله، بحاجة إلى إعمال النظر والفحص فيه بغية استكناه تلك المشكلات ووضع التوصيات الكفيلة بمعالجتها تلك المشكلات. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النفط سيكون العامل الحاسم في بناء العراق وستستمر مدفوّعاته في لعب دور الممول الرئيس للنشاطات الحكومية، لذا ينبغي الوعي بأهمية دوره والسير باتجاه ترشيد. وقد ناقش البحث عدداً من الموضوعات التي تتعلق بتطور الصناعة النفطية العراقية، وتقدير الأوضاع الراهنة للصناعة النفطية، ثم تعرّض للإمكانات النفطية الواحدة التي تتوافر في العراق والمدى المستقبلي الذي يمكن أن تصل إليه معدلات الإنتاج، ثم ناقش موضوعة النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في البلد بغية الوقوف على دور النفط في التنمية الاقتصادية، وناقشت الخيارات الأربع المطروحة لمستقبل النفط والإشكاليات التي تعرّض تطبيق كل منها، وهذه الخيارات هي: الخصخصة الكاملة، حل الأساكا، التجربة الترويجية، وإنخضاع إيرادات النفط للسلطة التشريعية بدل التنفيذية. وقد انتهى البحث إلى خاتمة وعدد من الاستنتاجات والتوصيات لصنع القرار.

Abstract

oil will Continue play an impotent role in Iraq future modify. Most recent analysis and studies refer to this fact " that oil will be mane resource to the monetary and fiscal return, and its payments will be effective in whole economic status in country". There are many reasons to the dangers damages in the petroleum firms and Crude Oil Reserves throw past years: the bade administration, backward of production technology, and dependent on hilly risks ways to increase production to maximum financial assets in prices fall. This study achieved its importance from seriousness of its subject, so fare that the overview of oil sector and diagnosis its problems and prospect its future needs many studies to remarking this problems and put some recommendations which may solve these problems. The basic hypothesis of This study are: oil will be the conclusive factor in construction of Iraq, and its payments will be the mane source to government activities, so that, we mast rationalize its role. The study discus many subjects are joined with development of petroleum industry, evaluation the recent conditions of this industry, then it shows the Production Possibilities of petroleum and the range which it reach in the future, and the discussion pass a way to the relationship between oil and economic growth and development, then it discuss the four options to the future of Iraqi oil: full privatization, Alaskan solution, Norse experience, and but the petroleum revenue under legislation authority supervising.

المقدمة

يكسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي إذ يعتبر النفط مصدراً مما من مصادر العائدات النقدية والمالية وتنمارس مدفو عاته تأثيراً بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. لهذا فإنه سيكون لاعباً مهمًا لأهم الأدوار في عملية بناء العراق إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى إن النفط سيقى خلال القرن الحالي مؤثراً حقيقياً في توجيهه دفة مستقبل الاقتصاد العراقي. إذاً، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة، وفي عملية بناء العراق. أن سوء الإدارة وتختلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعروض بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المحاجفة لغرض زيادة الإنتاج لتؤمن الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك الحق أضراراً خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية يكتسب البحث أهميته من أهمية موضوعة النفط وخطورة دورها المستقبلي في تشكيل حاضر ومستقبل العراق. لذا فإن تحليل أوضاع هذا القطاع وتشخيص مشكلاته واستشراف مستقبله، بحاجة إلى إعمال النظر والفحص فيه بغية استكناه تلك المشكلات ووضع التوصيات الكفيلة بمعالجة تلك المشكلات. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن «النفط سيكون العامل الحاسم في بناء العراق وستستمر مدفو عاته في لعب دور الممول الرئيس لنشاطات الحكومة، لذا ينبغي الوعي لأهمية دوره والسير باتجاه ترشيدته».

تطور الصناعة النفطية العراقية

ما أن انكشف غبار الحرب حتى تجلت أوضاع الاقتصاد العراقي، فالخراب والتدمير يعمه، وما كان قبل الاحتلال يسير شيء من المعجزة أصبح متوقعاً الآن في ظل ما انتهت إليه الأمور من نهب وسلب لمؤسسات وشركات القطاع العام. وسارعت سلطات الاحتلال إلى استجلاب عدد من المستشارين الأمريكيين الذين وضعوا في موقع سلطة مطلقة تبدو خارج أي ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معنوية تجاه الشعب العراقي، وربما يكون التزامهم الوحيد هو الحرص على نجاح المشروع الأمريكي في العراق. بعد الاحتلال تعرضت منشآت النفط الإستراتيجية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببته أضراراً ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية⁽¹⁾. فقد نهبت مقرات شركات نفط الشمال ونقط الجنوب ومركز الحبوب ومرکز الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز والكمباتس وأجهزة الحفر ووسائل نقل النفط والمخازن. منذ الأيام الأولى للحرب أثيرت الشكوك حول نظرية قوات الاحتلال الأمريكية للنفط، فقد أثار حفاظها على وزارة النفط دون غيرها من الوزارات شكوكاً حول أهداف الاحتلال وعزز وجهة النظر الفائلة بالتقسيم النفطي لغزو العراق. ورغم دعوى سلطات الاحتلال أنها عملت على توسيع دور العراقيين في إعادة الإعمار إلا أن «منسقي» سلطة التحالف المؤقت – الذين أطلق عليهم «مستشارون» فيما بعد. كانوا هم الذين يديرون الوزارات فعلياً واشتكى كبار موظفي الوزارة من أنهم لا يعرفون سوى القليل حول كيفية إنفاق وإدارة عائدات النفط⁽²⁾. كان الفساد في إدارة إيرادات النفط في عهد النظام السابق قد وصل مستويات استثنائية. وقد تحسن الوضع الأن بشكل ملحوظ، ولكن تظل هنالك تساؤلات خطيرة. وحتى الوقت الحاضر، فإن عدم توفر معدات لقياس النفط ما زال يعيق الشفافية، مما يتعارض مع الممارسات الدولية القياسية. كما أن الحكومة الانقلالية العراقية لم تقدم معلومات حديثة عن إيرادات ومصاريف صندوق التنمية. فضلاً عن ذلك، يبدو أنه تم إعطاء القليل من العناية والاهتمام لتحدي إدارة إيرادات النفط في المستقبل. لقد جرى اقتراح بعض الأفكار – مثل تأسيس صندوق شفاف وخاضع للتدقيق مكثف، بحيث يكون مستقلاً عن الميزانية الوطنية العامة. إن مثل هذا الصندوق سيكون منعزلاً عن المشاحنات والمشاجرات اليومية لمجلس الوزراء والمجلس التشريعي، ويترك الإدارة والتخطيط الإستراتيجي للتكنوقراط، كما يهدف إلى مشاريع تنمية منصفة ومستدامة⁽³⁾. عملت سلطة الاحتلال على دعم إنتاج النفط وعمليات التصدير بهدف توفير الإيرادات التي تحتاجها الحكومة والاقتصاد لمباشرة عملهما. وتم رفع الإنتاج من حوالي 300 ألف برميل يومياً في حزيران 2003 ليصل أقصى معدل له (خلال المدة حزيران 2003-تموز 2006) عندما تجاوز الـ 2.5 مليون برميل يومياً أيلول/ سبتمبر 2004. لكن عمليات الإنتاج شهدت تذبذباً واضحاً خلال تلك المدة بسبب تخريب المنشآت النفطية وخطوط نقل النفط وضرب محطات الطاقة الكهربائية والفساد وتدھور الوضع الأمني. (أنظر الجدول رقم (1))

جدول رقم (1): بيانات النفط في العراق (أيار 2003-تموز 2006)

الشهر	إنتاج النفط الخام	الصادرات النفط الخام	مليون برميل يوميا	مليون لتر يوميا	
	إنتاج النفط الخام	الصادرات النفط الخام	مليون برميل يوميا	مليون لتر يوميا	
	الكازولين والبنزين (إنتاج واستيراد)	الديزل (إنتاج واستيراد)	الكيروسين (إنتاج واستيراد)	الكازولين والبنزين (إنتاج واستيراد)	
أيار 2003	0.3	0	غ.م.	غ.م.	غ.م.
حزيران	0.675	0.2	غ.م.	غ.م.	غ.م.
تموز	0.925	0.322	6.5	4.75	13.5
آب	1.445	0.646	10.26	6.2	14.0
أيلول	1.7225	0.983	14.25	6.9	17.3
تشرين الأول	2.055	1.149	14.75	9.6	16.35
تشرين الثاني	2.1	1.524	13.14	13.3	11.792
كانون الأول	2.30	1.541	12.29	9.4	12.9
كانون الثاني 2004	2.440	1.537	13.91	11.3	13.32
شباط	2.276	1.382	15.21	13.05	16.65
اذار	2.435	1.825	15.03	17.28	17.19
نيسان	2.384	1.804	22.75	4.46	19.3
ايار	1.887	1.380	22.92	4.005	18.07
حزيران	2.295	1.148	16.47	4.9	22
تموز	2.2	1.406	17.95	5.75	22.3
آب	2.112	1.114	16	4.2	15.1
أيلول	2.514	1.703	16.36	6.35	14.6
تشرين الأول	2.46	1.542	16.15	7.95	18.6
تشرين الثاني	1.95	1.320	16.5	7.7	17.9
كانون الاول	2.16	1.520	18.3	10.5	17.6
كانون الثاني 2005	2.10	1.367	12.7	6.7	20.65
شباط	2.10	1.431	15.9	8.55	21.2
اذار	2.09	1.394	19.7	8.05	20.3
نيسان	2.14	1.398	18.3	7.6	23.7
ايار	2.1	1.308	22.2	4.4	22.5
حزيران	2.17	1.377	18.9	6.25	18.3
تموز	2.17	1.550	19.9	5.9	23.9
آب	2.16	1.504	19.3	5.2	23.8
أيلول	2.11	1.60	17.3	4.4	20.9
تشرين الأول	1.91	1.239	17.0	8.6	18.9
تشرين الثاني	1.98	1.168	17.3	8.2	19.9
كانون الأول	1.92	1.071	16.1	8.0	17.5
كانون الثاني 2006	1.73	1.05	14.0	6.3	18.1
شباط	1.83	1.47	10.1	5.0	12.2
اذار	2.1	1.32	12.0	5.7	14.9
نيسان	2.14	1.60	13.5	4.5	16.9
ايار	2.13	1.51	15.2	4.8	17.4
حزيران	2.30	1.67	15.7	4.3	16.1
تموز	2.22	1.81	12.9	3.5	16.8

غ.م.: غير متوفر
الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في:

Source\ The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July 31, 2006, P. 32

ومع ذلك فقد حققت إيرادات النفط معدلاً قياسياً خلال هذه المدة وصل إلى 62.2 مليار دولار، وتمكن وزارة النفط من تحقيق معدل شبه مستقر لتصدير النفط الخام رغم الصعوبات والمشكلات التي واجهتها، وبمعدل يومي بلغ 542 و 1.533 و 1.405 خلال الأعوام 2003 و 2004 و 2005⁽⁴⁾.

جدول رقم (2)
الإيرادات من تصدير النفط (مليار دولار)

2006	2005	2004	2003	
1.84	1.49	1.26	--	كانون الثاني
2.16	1.34	1.10	--	شباط
2.25	1.99	1.61	--	آذار
3.02	1.83	1.50	--	نيسان
2.91	1.57	1.36	--	أيار
2.91	2.03	1.28	0.2	حزيران
2.37	2.47	1.40	0.36	تموز
--	2.63	1.24	0.44	آب
--	2.74	1.75	0.73	أيلول
--	1.89	1.99	0.86	تشرين الأول
--	1.34	1.25	0.86	تشرين الثاني
--	1.60	1.44	1.21	كانون الأول
62.6	مجموع الإيرادات (حزيران 2003- تموز 2006)			

Source\ The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July 31, 2006, P. 32

إضافة إلى عمليات التهريب إلى الخارج، فإن هناك عمليات تلاعب واسعة للاستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات وبيعها في السوق السوداء المحلية (خارج المحطات والساحات)، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يباع في تلك الأسواق يقدر بـ (مليار دولار) طبقاً لإحصائيات حديثة للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالنسبة التالية (41 في المائة بنزين، 51 في المائة نفط أبيض، 69 في المائة زيت الغاز، 55 في المائة من الغاز السائل) كلفتها الحقيقية أقل من (20 في المائة) أي إن ما يتحقق للمنتفعين في السوق السوداء حوالي (800) مليون دولار⁽⁵⁾.

جدول رقم (3)
المؤشرات الاقتصادية الفصلية للنفط

2004				2003				الفصول	الاتجاهات القطاعية
4	3	2	1	4	3	2	1		
1.99	1.82	2.07	2.10	1.82	1.05	0.29	2.12	إنتاج النفط الخام (م/ب/ي)	إنتاج النفط الخام
35.69	36.47	31.49	27.71	26.81	26.55	غـم	27.65	الأسعار الفورية للنفط الخام كركروك دولار / برميل	الأسعار الفورية للنفط الخام
43.85	41.54	35.32	32.03	29.43	28.38	26.03	31.49	أسعار النفط الخام برنت دولار / برميل	أسعار النفط الخام برنت

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، 30 حزيران/ يونيو 2005، الجدول رقم (2)، ص 23

رغم ما يعانيه القطاع النفطي من نقص في الاستثمارات فقد فشلت وزارة النفط في تنفيذ المشاريع التي كانت مدرجة في خطة سنة 2005 وقسم منها منذ سنة 2004، مما تسبب في استمرار مشاكل القطاع النفطي وعدم توسيع القدرات الإنتاجية، ورغم الجهود التي يبذلها منتسبي القطاع النفطي في الواقع الإنتاجية إلا إن تلك الجهود تمثل معالجات آنية ترقعية. كما أن هناك العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة إعمار منشآت وخزانات وأنابيب ومضخات ومخازن ومستودعات قد أنجزت نسبة عالية منها بين 80-97 في المائة عام 2004 ولم يتم تحقيق أي إنجاز لإكمالها عام 2005⁽⁶⁾.
من جهة أخرى، فشلت خطط وزارة النفط لشراء وتأجير فرق زلزالية وإعادة إعمار منشآت «شركة الاستكشافات النفطية» التي فقدت الجزء الأعظم من معداتها ومستلزمات عملها وفرقها، رغم تخصيص حوالي (180) مليون دولار في خطة سنة 2004

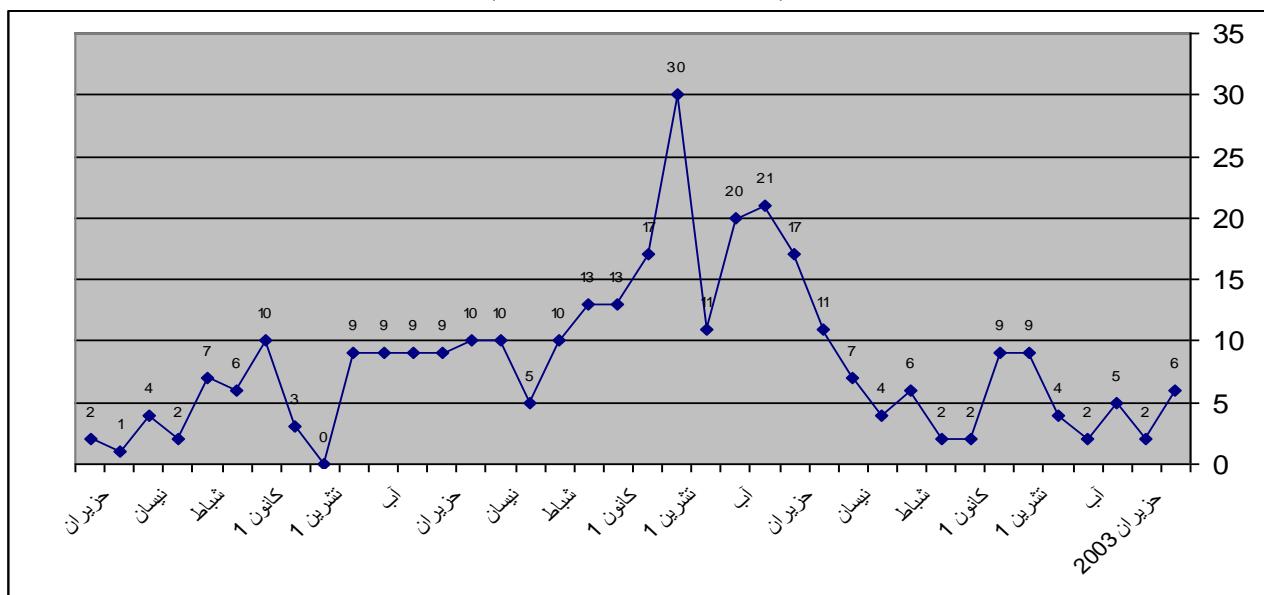
و 2005 الاستثمارية لتوفير مستلزمات عمل الشركة، إلا نسبة ما تم إنجازه أو صرفه يكاد يكون معادلاً، مما يعني استمرار الشركة في عدم قدرتها على تحقيق عمليات الاستكشاف لافتقارها للفرق الزلزالية⁽⁷⁾.

إن مشاريع حفر الآبار رغم تواضع الخطط الموضوعة لها مقارنة بالحاجة الفعلية فإن النسبة الأكبر لم تتحقق، إذ بلغ عدد الآبار المحفورة بشكل كامل (6) آبار في الشمال من أصل (98) بيراً كان مخططاً إنجازها، في حين بلغت نسبة الإنجاز لـ (12) 36 في المائة. أما في الجنوب فقد كانت نسبة إنجاز عمليات الحفر 46 في المائة، قواعد الآبار 40 في المائة وتسبيح الآبار (35) في المائة، أما جس الآبار فكانت نسبة الإنجاز صفرًا. فيما لم يتحقق إنجاز المشاريع المهمة والأساسية والتي لها علاقة مباشرة بزيادة تصدير النفط الخام (المخطط لإنجازها بنسبة 100 في المائة عام 2005)، إذ لم تتجزء مشاريع إعادة بناء منشآت التصدير في الجنوب، ولم يتم المباشرة بها خاصة إنشاء أنبوب التصدير (48) عقدة إلى الموانئ العميقية لتأكل الأنابيب الحالي وعدم تحمله لضغط الضخ، وكذلك الأنابيب البرية (28) عقدة، أما مشاريع مواني التصدير فقد بلغت نسبة إنجاز مشاريعها 20-35 في المائة بينما كان المخطط لإنجازها بنسبة 100 في المائة في نهاية عام 2005⁽⁸⁾.

ولما كانت الشركات النفطية تعتمد بشكل أساسي على المجهزين الخارجيين في تلبية الحاجات والموداد والمستلزمات التي تتطلبها العمليات التشغيلية أو أعمال الصيانة واحتياجات أعمال الإنشاء والتطوير والتوسيع، فإن التأخير في الحصول على تلك الطلبات يسبب توقفات مستمرة، وإعاقةً وتأخيراً لعمليات البناء والإصلاح والتطوير في وقت يسجل إنتاج وتصدير النفط الخام معدلات متذبذبة بسبب المشاكل المرافقة للإنتاج من البئر إلى منشآت التصدير. إن الإجراءات المتتبعة حالياً وفقاً للتعليمات والضوابط المركزية تؤدي إلى تأخير الحصول على طلبات التجهيز لمدة تصل إلى حوالي سنة في أغلب الأحوال، بين المواقف على الإ حاله وفتح الإعتمادات وإجراءات التحويل والشحن. إن الاستمرار بالصياغ والإجراءات المتتبعة لا يساعد على النهوض بالقطاع النفطي وربما تأخيره كما يحصل الآن في بعض النشاطات وبالتالي تقويت الفرصة أمام العراق لكسب المليارات من الدولارات في ظل الأسعار العالمية للنفط والمنتجات النفطية لا تقارن بالوفرات التي يمكن تحقيقها بالإجراءات والضوابط الموضوعة، مما يستلزم اتخاذ خطوات عاجلة واستثنائية لوضع الصياغ والآليات التي تسهل الحصول على احتياجات الشركات النفطية من المواد والمستلزمات، من خلال إعادة النظر بإجراءات الإعلانات والإحالات وفتح الإعتمادات وفتح المفاوضات في وزارة النفط لحل هذه الإشكالات فتح مكاتب للوزارة في بعض الدول تتبع وتسهل تنفيذ الطلبات وتلبية الاحتياجات المهمة والطارئة⁽⁹⁾.

تعرض الصناعة النفطية للتخرّب المتعمد لمنشآتها، وتفرض على الدولة خسارة مبالغ هائلة بسبب التأخير في تنفيذ الطلبيات وتعثر الإنتاج والتصدير فضلاً عن الأضرار البيئية. إضافة إلى الخسائر الناجمة عن عدم القررة على تنفيذ كثير من المشاريع النفطية في الاستكشاف والحرف والاستخراج والتحويل والتصدير مما يضعف القدرة الإنتاجية والتصديرية بشكل كبير وبؤثر عمليات النهوض بالقطاع النفطي. والخسائر الناجمة عن توقف تجهيز الوقود الصناعي للمحطات الكهربائية وبعض الشركات الصناعية بسبب تخرّب الأنابيب الناقلة للوقود الصناعي إليها⁽¹⁰⁾.

شكل رقم (1): الهجمات التي استهدفت المنشآت النفطية وأنابيب نقل الغاز
(حزيران 2003-تموز 2006)



Source\ The Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July 31, 2006, P. 22

كان وما يزال موضوع إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية أمرا حساسا، وبخاصة مع رسوخ فكرة أن العراق بلد غني بالنفط ومن حق المواطن الحصول على النفط بأسعار رمزية. وعلى ما يبدو أن سياسة التخفيف إن لم يكن الرفع الكامل للدعم قادم لا محالة فيها، وبخاصة بعد الاتفاق أو أخر عام 2004 مع نادي باريس حول مديونية العراق، وربط ذلك أيضاً مع برنامج للتصحيح الاقتصادي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستعتمد أثار ذلك على أساليب التطبيق، ولكن أن لا يكون بمفرز عن نظرة شاملة للاقتصاد العراقي والنظام المالي والنفطي⁽¹¹⁾.

جدول رقم (4)
الدعم الحكومي لأسعار الوقود (2005)

المقدار الإجمالي	28.41	في المائة
الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005	24.2 (مليار دولار)	
الدعم المباشر لأسعار الوقود	8.8	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي	19.53	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

مكتب المفتش العام في: وزارة النفط، تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، ص 2 بعد الحرب الأخيرة مباشرة باشرت سلطة الاحتلال باستيراد المشتقات النفطية، ومنذ أواسط عام 2004 أخذت وزارة النفط العراقية على عاتقها مسؤولية الاستيراد. ومنذ تشرين الأول / أكتوبر 2004 شهد العراق أزمة نقص شديد في المشتقات النفطية عزته السلطات المسؤولة إلى هبوط طاقة التصفيحة إلى حوالي 60-50% في المائة من طاقتها الفعلية بسبب تعرض أنابيب تجهيز النفط الخام للتدمير وضيق الطاقة الكهربائية، إلا إن الأمر تعدى ذلك إلى نقاش ظاهرة الفساد داخل أجهزة الوزارة ومستودعات ومحطات التعبئة وبيع المشتقات في السوق السوداء⁽¹²⁾.

وفي العراق الأن 12 مصفاة بطاقة تكرير تبلغ 667 ألف برميل يوميا، أكبرها في البصرة ويعجب بطاقة تكرير تبلغ 170 ألف برميل يوميا على التوالي. ومع أن منشآت أنابيب نقل النفط والتقطير لا تزال عاملة إلا أنها تعاني مخاطر تهدد السلامة وانكشافها للحوادث والكوارث بسبب غياب الحماية من التأكيل لمدة طويلة، في حين تحتاج منشآت الضخ والتقطير في الجنوب إلى عناية خاصة⁽¹³⁾. وقد تم في عام 2005 إنجاز مصفاة في السماوة وفي العام الماضي انجاز مصفاة صغيرة في النجف الأشرف، وتحطمت الوزارة لإنجاز عدد آخر من المصافي في بابل والسليمانية.

في عام 2005 انخفضت الكميات المنتجة في المصافي عن سنة 2004 بـ(5) في المائة لمنتج البنزين و(25) في المائة لمنتج النفط الأبيض و(9) في المائة لمنتج زيت الغاز و(19) في المائة لمنتج زيت الوقود و(43) في المائة لمنتج الغاز السائل، رغم أن المنتج فعلاً في عام 2004 بمثابة حوالي 60 في المائة من المخطط تكريسه ومقارنة بالمخطط إنتاجه لسنة 2005. ويعود هذا الانخفاض إلى: (1) انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام إلى المصافي نتيجة تحرير الأنابيب الناقلة؛ (2) كثرة التوقفات بسبب انقطاع الكهرباء، أو تجهيز غاز الوقود، أو توقفات لأسباب أمنية وفنية... الخ؛ (3) تقادم الوحدات العاملة وانتهاء عمرها التشغيلي منذ مدة طويلة مع الإهمال المترافق لأعمال الصيانة، واعتماد طرق تقنية قديمة تعود في الغالب إلى ثلاثة عقود أو أكثر؛ (4) إنتاج كميات هائلة من زيت الوقود (النفط الأسود) Fuel Oil في المصافي والذي من المفترض أن يتم استخدام كميات كبيرة منه لتشغيل محطات الكهرباء التي لا تستخدم حالياً سوى ثلث الكمية بسبب الظروف التشغيلية السيئة في المحطات مما يسبب مشاكل لدى المصافي في تصريفه أو بيعه (بسبب عزوف المستهلكين لظرف المنطقة وصعوبة نقله)، مما يؤدي إلى مشاكل في المصافي لعدم استيعاب الخزانات لتلك الكميات وبالتالي تضرر لحقنه في جوف الأرض مما يؤدي فضلاً عن خسائر عدم تصريفه إلى تلوث الآبار ورفع لزوجة النفط الخام المستخرج ومشاكل بيئية؛ (5) عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة المتعلقة بإصلاح وتطوير الوحدات المختلفة وإضافة وحدات جديدة⁽¹⁴⁾.

إن خطة تحديث المصافي ستبدأ بعملية الارتفاع بمستوى المصافي القائمة حاليا، وهذا ضمن إجراءات أخرى، بالإضافة طاقات أكبر للتحويل، ومن ثم لتوسيع الطاقة الكلية. وتشير واحدة من التقديرات لهذا البرنامج إلى أن الكلفة لتطوير المصافي الثلاثة القائمة حاليا ستكون (1) مليار دولار و 2.75 مليار دولار لبناء مصفى جديد. وكبديل يمكن للعراق والاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص من إقامة طاقات تصفيية جديدة⁽¹⁵⁾.

يمتلك العراق عدداً من الخطوط الداخلية والخارجية، فاما الخطوط الداخلية فأهمها خط حديث - رميلة (الخط الاسترالي)، وقد تعرض الخط لأضرار بالغة مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية بسبب الهجمات الجوية الإيرانية (أيلول / سبتمبر 1980 ومطلع عام 1981). كما تعرض لأضرار نتيجة ظروف العقوبات الاقتصادية عام 1990. أما خطوط أنابيب نقل النفط إلى البلدان المجاورة، فقد كانت جميعها موسم تأثير التقلبات السياسية الإقليمية والدولية بما في ذلك الحروب الطويلة التي شهدتها المنطقة بوجه عام وال伊拉克 بشكل خاص. انظر الإطار رقم (1).

إطار رقم (1)

خطوط أنابيب نقل النفط في العراق

1. الخط الأول: خط كركوك- جيهان (تركيا): ويبلغ طوله 600 ميل وقطره 40 بوصة، وطاقته القصوى 1.1 برميل يومياً. وخلال الحرب العراقية الإيرانية تم إضافة المرحلة الثانية للخط وبلغت طاقته الإنتاجية 1.65 مليون برميل يومياً. وكان هذا الخط هدفاً للتخرير منذ تموز / يوليو 2003. وقد تضرر جراء انهيار أحد الجسور على جزء من مساره قرب مدينة بيجي اثر الضربات الجوية الأمريكية في بدايات الحرب الأخيرة، وقد تم إصلاح معظم تلك الأضرار في أواخر عام 2005^(١). وما يزال الأنابيب بحاجة إلى بناء محطة الضخ الثانية ومنظومة الاتصالات والحماية الكاثودية من أجل إعادة رفع طاقة الخط التصديرية إلى ما كانت عليه قبل الحرب^(٢).
 2. الخط الثاني: خط البصرة: وهو يمر موازياً للخط الأول بقطر 46 بوصة، وطاقته نحو 500 ألف برميل، وتم تصميمه ليحمل صادرات البصرة النفطية.
 3. الخط الثالث: خط أنابيب بانياس: والذي يرجع إنشاؤه إلى نحو خمسين عاماً، وقطره 32 بوصة، وينقل النفط الخام من حقوق كركوك شمالي العراق إلى ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط (وطرابلس لبنان). وينقل الخط نحو 200 ألف برميل يومياً من نفط جنوب العراق إلى معامل التكرير السوري في حمص وبانياس. وفي ما بين عامي 2001 و2003 استخدمت سوريا والعراق الخط للتحايل على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن. وكانت الدولتان آنذاك تدرسان إقامة خط جديد مواز له، وقد توقف الضخ في الأنابيب في آذار / مارس 2003، وبعد سنة تقريباً كانت حالة الخط تسمح بضخ نحو 250 ألف برميل يومياً. وما يزال الجانب السوري يستعمل الجزء الواقع في أراضيه ضمن منظومة الأنابيب السورية للتصدير.
 4. الخط الرابع: خط (IPSA): أنشئ هذا الخط إبان الحرب العراقية الإيرانية عبر المملكة العربية السعودية أنجزت المرحلة الأولى منه عام 1986 بطاقة 0.75 مليون برميل يومياً، ثم وسعت إلى 1.65 مليون برميل يومياً. وقد أغلق الخط عقب توفر العلاقات بين البلدين في أعقاب غزو الكويت. وفي تموز / يوليو 2001 صادرت المملكة الخط رغم الاحتجاجات العراقية، وبعد الاحتلال أعلن مسؤولون عراقيون رغبتهم في إعادة استخدام الخط مرة أخرى، لكن المملكة قامت بتحويل الخط إلى نقل الغاز الطبيعي إلى مدينة بنغازي الصناعية على البحر الأحمر لخدمة أغراض التنمية.
- ولا يقتصر الأمر على هذه الأنابيب، فهناك أيضاً خط أنابيب مقرر لنقل النفط العراقي من منطقة حديثة إلى منطقة العقبة (في الأردن)، وتقدر تكلفته بحوالي مليار دولار وسعته 1.2 مليون برميل يومياً، وسوف يساعد - في حال تنفيذه - على زيادة الصادرات النفطية من العراق فور الانتهاء من تطوير الطاقات الإنتاجية الإضافية. وفي تموز / يوليو 2001 وقع العراق وإيران مذكرة تفاهم لإنشاء خط أنابيب بطول 24 ميلاً وسعة 350 برميل يومياً، يمتد من البصرة إلى مصفاة عبادان جنوب غربي إيران، مقابل أن تقوم إيران بشحن المشتقات النفطية مرة أخرى إلى العراق. بالإضافة إلى ذلك تسمح إيران للعراق بتصدير النفط الخام من خلال جزيرة خرج واستيراد المشتقات النفطية من ميناء بندر ماشهر الإيراني^(٣).

(أ) هناك خط قديم هو خط كركوك- حيفا (فلسطين) الذي بني قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي ضخت عبره الشركة الانجليزية- الإيرانية، وقد أغلق بصورة دائمة عام 1948 منذ الحرب العربية- الإسرائيلية. وبيع جزء منه للأردن. وإبان الحرب وبعدها بأسابيع أثيرت تكهنات حول رغبة إسرائيل بإعادة فتح هذا الأنابيب.

(ب) عادل سيد أحمد، أنابيب الطاقة.. الجغرافية تقود السياسة، السياسة الدولية، العدد (164)، نيسان / ابريل 2006، ص 95

(ج) المصدر السابق، ص 96

إن خطوط أنابيب نقل النفط رغم أنها كانت حلّاً لتتوسيع طرق تصدير النفط، فإنها كانت على الدوام عرضة للهجمات في زمن الحروب، والواقع تحت تأثيرات الخلافات السياسية ما بين العراق ودول الترانزيت المار فيها النفط. كما أنها اليوم باتت عرضة لتهديدات داخلية تأتي نتيجة تعرضها لهجمات الجماعات المسلحة وتعديات عصابات تهريب النفط^(١٦). ويعتبر الخلل والنقص الحاد في توفير مستلزمات وقوى حماية القطاع النفطي من الظواهر الخطيرة التي تشن عمل القطاع وتتسبب في خسارة المليارات. إن عمليات التعرض والتخرير لا تزال مستمرة وتنس المفاصل الأساسية والخطوط الإستراتيجية لنقل النفط الخام والمنتجات النفطية، حيث بلغت نسبة التخرير لخطوط الأنابيب 55 في المائة من إجمالي عمليات التخرير للقطاع النفطي، مما يؤثر مباشرة في عمليات الإنتاج والتتصدير والتوزيع، والتي تؤدي إلى: خسارة أكثر من (4) مليارات دولار سنوياً نتيجة للتوقف شبه المستمر لعملية تصدير النفط الخام من الشمال عبر ميناء جيهان التركي؛ الخسائر الكبيرة التي تتجم عن توقف المصافي العراقية بسبب ضرب الأنابيب المغذية لها بالنفط الخام أو الأنابيب الناقلة المنتجات النفطية التي تتوجهها المصافي، وكمثال على حجم الخسائر فإن توقف إنتاج مصفى بيجي ليوم واحد ينتج عنه خسارة أكثر من (15) مليون لتر من المنتجات الرئيسية، قيمة تعويضها عن طريق الاستيراد حوالي (8) ملايين دولار يومياً؛ الخسائر والأثار الناجمة عن إيقاف النقل بواسطة الأنابيب والاستعاضة بالنقل بواسطة الشاحنات الحوضية^(١٧).

ويموجب الأرقام الرسمية لوزارة النفط فإن احتياطيات الغاز هي 3100 مليار متر مكعب كاحتياطي مثبت و 4350 مليار متر مكعب كاحتياطي محتمل. مع العلم أن 70 في المائة من ذلك الاحتياطي هو غاز مصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام، أما الباقي فيتمثل الاحتياطي من الغاز الحر الذي يمكن إنتاجه من حقول غازية. وبالنسبة للحقول الغازية فهي حقول جمجمال وخور مور

و خشم الأحمر و جرة بيكا والمنصورية، و جميعها تقع في الشمال الشرقي من العراق، وهناك حقل غاز آخر تم اكتشافه أواخر الثمانينيات في غرب العراق بالقرب من الحدود العراقية السورية وهو حقل غاز عكار. ولم يتم استثمار أي من الحقول الغازية لحد الآن⁽¹⁸⁾.

و جدير بالذكر، إن صناعة الغاز ظلت متخلفة حتى مطلع السبعينيات، ولم يجر سوى استثمار جزء من الغاز المصاحب في كركوك من خلال معمل استخلاص الكبريت، ثم نقل الغاز بأنبوب إلى منطقة التاجي شمال بغداد لإنتاج البروبان والبيوتان بهدف توفير الغاز السائل للاستهلاك المحلي، وكذلك لإيصال الغاز كوقود إلى عشرة منشآت صناعية في وسط العراق. و خلال السبعينيات تم إنشاء وحدتين للغاز السائل بطاقة 200 ألف طن سنويًا لكل منها في البصرة لاستغلال جزء من الغاز المصاحب المنتج من الحقول الجنوبية مع شبكة الأنابيب لنقل المرحلة الأولى من الغاز إلى عدد من المنشآت الصناعية. وفي عام 1979 بوشر بإنشاء مشروع غاز الشمال في كركوك وغاز الجنوب في البصرة مع شبكة أنابيب تمتد من شمال العراق إلى جنوبه وبعدة ثقيرات لتجهيز الغاز إلى مصانع البتروكيميائيات والأسمدة والكهرباء والاسمنت وغيرها، إضافة إلى أنابيب نقل الغاز المسال التي تمتد من الموصل وكركوك شمالاً إلى البصرة جنوباً. إن منشآت تصنيع الغاز القائمة حالياً، و عند عملها بطاقة التصميمية، فإنها تكفي لاستيعاب الغاز المصاحب لإنتاج 3.5 مليون برميل يومياً. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز، والتي تعرضت إلى أضرار جسيمة بعد الحرب الأخيرة، وكذلك خطوط الأنابيب في العراق لم يتم إصلاحها إلى حد الان، ولم تدرج غالبيتها في قائمة الأعمال والمشاريع التي كان من المفترض بالشركات الأمريكية مثل كيلوغ براون أند روت (K.B.R) إنجازها. وهو أمر سيعني استمرار حرق الغاز واستهلاك بذائل عنه من مشتقات نفطية بكلف عالية، والتي يقوم العراق حالياً باستيراد كميات كبيرة تصل كلفتها إلى حوالي 3 مليارات دولار سنويًا⁽¹⁹⁾.

بلغ الغاز المصاحب المنتج مع النفط حوالي 40 في المائة من الكميات المنتجة إلا أنه، يهدى بحرق حوالي 58 في المائة منه والباقي يستغل في إنتاج الغاز السائل في مجتمع شرکة غاز الشمال وغاز الجنوب. إن 80 في المائة منه تنتج في محطات عائدة لشركة نفط الجنوب التي ينقصها الكثير لجعل الغاز قابل للاستثمار في شركة غاز الجنوب، فبعض المحطات لا توجد فيها وحدات تجييف الماء وبعضها لا توجد فيها كابسات لرفع ضغط الغاز، وبعضها لا توجد فيها أنابيب لإيصال الغاز من موقع إنتاجه (نفط الجنوب) إلى شركة غاز الجنوب، ومن جهة ثانية فإن الشركة اشتكت من تلكر الجانب الأمريكي في إطلاق التخصيصات التي وعدها لإنماء الشركة، وتلآخر شركة K.B.R في توفير المواد اللازمة لتشغيل الخط الثاني لحد الان. في ما أدى الإخفاق في تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية لسنة 2005 إلى استمرار مشكلة تدني الانتاج واستمرار الهدر من خلال حرق الغاز بدلاً من الاستفادة منه في سد الحاجة المحلية وكذلك إمكانية تصدير كميات كبيرة منه⁽²⁰⁾.

هذا وقد كلفت وزارة النفط مؤخراً شركة شل وإحدى الشركات اليابانية بإعداد دراسات متفرقة لوضع خطط من أجل إعادة تأهيل وتشغيل منشآت الغاز واستثمار ما ينتج منه مستقبلاً، كما يبدي أن الحكومة العراقية تقوم حالياً بإنشاء عدد من محطات توليد الكهرباء بهدف استخدام الغاز كوقود، إلا إن المشكلة كامنة في عدم صلاحية أنابيب نقل الغاز القائمة⁽²¹⁾.
أما قرار العراق بالدخول ضمن اتفاقية الغاز المبرمة بين مصر والأردن وسوريا ولبنان، بهدف التعاون في مجال استيراد وتصدير الغاز فهو أمر جيد ويجب السعي من أجل بناء الشبكات اللازمة لذلك⁽²²⁾.

الإمكانات النفطية الوعادة

يتمتع العراق بطبقات نفطية هائلة. فمن أصل حقوله النفطية الأربعية والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى 15 حقولاً، رغم أن بعض الحقول الأخرى تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتعتبر من الحقول العملاقة وفق أي مقياس مثل حقول مجنون، نهر عمر، الحلفايا، غرب القرنة، الناصرية، الرطاوي، وشرق بغداد⁽²³⁾. وتعتبر الصحراء الغربية في العراق منطقة يرتفع اكتشاف كميات كبيرة من النفط فيها، لكن لم يتم التنقيب فيها بعد. علماً بأن هناك نحو عشرة حقول من إجمالي المتبقي تعتبر حقولاً عملاقة⁽²⁴⁾. أما حقول الإنتاج المستغلة حالياً فتتوزع على ستة حقول فيها حوالي 2000 بئراً وهذه الحقول هي: حقول الرميلة وفيها حوالي 630 بئراً، حقول غرب القرنة، والزيبر ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي 60 في المائة من إنتاج النفط، وحقول كركوك وتسهم بحوالي 40 في المائة من إنتاج النفط، أما حقول مجنون فهي لم تستغل بعد. وقد تراوح إنتاج جميع هذه الحقول خلال السنين 2001 و 2002 حول 2.5 مليون برميل يومياً في ظل طاقة إنتاجية لم ت تعد، حسب غالبية التقديرات 2.8 مليون برميل يومياً مقارنة مع مستوى الذي بلغ 3.5 مليون برميل يومياً قبل الحرب العراقية الإيرانية.

وطبقاً لما يراه الخبراء فإن كلًا من حقول النفط ذات يحتاج إلى فحص وتقدير لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة. كما تحتاج منشآت ومعدات الحقول إلى تبديل وصيانة واسعة وخصوصاً في ما يتعلق بمعاملة الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ. لقد فرضت العقوبات الاقتصادية نتائج مهمة في ما يتعلق بصناعة النفط العراقية حيث أصبح الدمار الناتج للبنيان الخاصة بالنفط أطول أجيال في طبيعته، مما أسفر عن أضرار لا يمكن تفاديتها لحقول النفط وخسارة دائمة في قدرات الإنتاج والتصدير. وفي ظل غياب قطع الغيار والمعدات الكافية خلال المدة (1990-2003) والمحاولات المستمرة لزيادة الإنتاج النفطي واصل العراق الإفراط في إنتاج النفط من الآبار من دون المحافظة الكافية على الضغط في البئر. نتج عن ذلك مستويات معينة لتدحرج الإنتاج من عدد كبير من الآبار المنتجة ويسحب نقص وسائل إزالة المياه توقفت آبار كثيرة عن الإنتاج في الشمال والجنوب وتضررت حوالي 20 في المائة من تلك الآبار على نحو يتعدى إصلاحه⁽²⁵⁾.

و جدير بالذكر أن العديد من الشركات المشتركة للنفط العراقي تحدثت في الآونة الأخيرة عن انخفاض نوعية خام كركوك. كما أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة قبل سنوات قد رسمت صورة قاتمة عن الأوضاع في جميع آبار النفط العراقية والتدمر الذي أصاب مخزوناتها وتختلف التقانة (التكنولوجيا) المستخدمة فيها⁽²⁶⁾.

إن كلفة الإنتاج في العراق هي الأوطأ في العالم وذلك بسبب وجود الحقول بالقرب من السواحل والتي تتميز بتكوين جيولوجي بسيط. وقد قامت وزارة النفط بإعداد خطط للأمدين المتوسط والبعيد لزيادة الطاقات الإنتاجية النفط في العراق للوصول إلى 6 ملايين برميل يومياً أو بما يتجاوز هذه الكمية. والهدف المحدد لعام 2007 هو 3.5 مليون برميل يومياً. وتقدر كلفة إدامة الإنتاج وتطويره بحدود 4 مليارات دولار. كما تستهدف خطة القطاع النفطي تحقيق زيادة في إنتاج الغاز ودعوة شركات أجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود لمشاركة الإنتاج⁽²⁷⁾.

وفي ظل ظروف مثلها بضمها خطوط النفط المارة عبر كل من سوريا السعودية والمغلفة في الوقت الراهن أو أنها مستخدمة لأغراض أخرى، فإن البنى التحتية لقطاع النفط العراقي سيكون بإمكانها تصدير أكثر من 6 مليون برميل يومياً (2.8 مليون برميل يومياً عن طريق الخليج، و 1.65 عن طريق السعودية، و 1.6 عن طريق تركيا و 0.3 مليون برميل عن طريق الأردن وسوريا)⁽²⁸⁾.

في كانون الأول / ديسمبر 2004 منحت الشركة العامة للتنقيب عن النفط عقداً بقيمة 415 مليون دولار إلى شركة أيفرس آسيا للهندسة التكنولوجية (شركة تركية) لتطوير حقل قبة خرمالا. ومن المتوقع زيادة الإنتاج من الحقل المذكور من 35 ألف برميل يومياً إلى 100 ألف برميل يومياً. والحقن النفطي الآخر في قائمة الحقول المرشحة للتطوير هو حقل مجنون الذي تم اكتشافه عام 1975 والذي يحتوي على احتياطي يقدر ما بين (11-30) مليار برميل، إن تطوير هذا الحقل يمكن أن يؤدي إلى إنتاج 450 ألف برميل يومياً خلال سنتين بكلفة (4) مليارات دولار. والحقن الأخير لأعمال التطوير الكبيرة في الجنوب، هو حقل حلفاية الذي يحتوي على 4.5 مليار برميل. ففي شهر كانون الثاني / يناير 2005، تم توقيع اتفاقية بين وزارة النفط العراقية ومجموعة شركات شل، BHP، بيلتون، ودجلة للنفط تهدف إلى زيادة الإنتاج في الحقل المذكور. أما الحقول الصغيرة التي تقل احتياطاتها عن (2) مليار برميل ، فهي الأخرى كانت مثار اهتمام الشركات الأجنبية، وتشمل هذه الحقول كل من حقل الناصرية (أيني. ريبول، توبا، ONGC، سونا تراك وبترو ميني)، حقل الرطاوي (شيل، بتروناس وكانوكي)، حقل الغراف (ماشينبورت وروزنيفتکار اكسپورت)، حقل العمارة (بتريفيتكم)، ونور السورية. وفي أيار / مايو 2005 وقع العراق على مذكرات تفاهم مع ثلاثة شركات تتضمن تدريب الكوادر العراقية والأعمال الاستشارية ودراسات عن المكامن النفطية⁽²⁹⁾.

يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة تجعله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات بعد السعودية من بين البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مثبت. وطبقاً للتقارير الحديثة فإن حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى 112 مليار برميل، أي ما يعادل 11 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي⁽³⁰⁾.

ويقدر المختصون أن حجم الاحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة والبالغة 73 حقولاً أكبر من 140 مليار برميل وفقاً لما هو متوفّر من إحصاءات ومعلومات ومعايير عالمية. وقد تطرق الخبير النفطي العراقي طارق شقيق بورقة عمل قدمها في جنيف في تشرين الأول / أكتوبر 2003 عن أنه في ما لو تم اعتماد أسلوب التوزيع الحجمي (Size Distribution) ونسبة النجاح المختلفة لعمليات الاستكشاف، فإن حجم الاحتياطيات المحتملة قد تصل ما بين 280-360 مليار برميل في 143 - 183 ترليوناً⁽³¹⁾. مع ملاحظة أن أرقام الاحتياطي النفطي المعتمد حالياً يعتمد على وسائل الاستخلاص المعتمدة في العراق فقط، ولم تأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية المتقدمة منذ الثمانينات والى حد الان، وإن نسبة تراوح بين 10-35 في المائة لغالبية الحقول هو أمر ليس بغيري. في حين وصلت الأرقام في كثير من الدول النفطية إلى 50-70 في المائة⁽³²⁾.

أما من حيث كلف الاستكشاف والتطوير، فإنه وفقاً إلى إحصائيات شركات النفط ذات الامتياز في العراق فإنها بلغت 26 سنتاً أمريكياً للبرميل كمعدل العمليات في العراق منها 0.1 سنت للبرميل في الجنوب و 0.4 سنت في شمال شرقى دجلة و 5.6 سنت في الشمال الغربي من العراق. أما كلف التطوير والتي تشمل كلف الآبار و منشآت الإنتاج، فإنها قدرت بموجب الدراسة نفسها بحوالي دولار واحد للبرميل الواحد كمعدل للمناطق الثلاث في العراق⁽³³⁾. وجميع هذه الكلف هي الأقل في العالم على الإطلاق.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن معدلات نمو احتياطياته تفوق مثيلاتها الخاصة باستهلاكه. وفي ظل الاحتمالات المستقبلية التي تؤكد توقيع ارتفاع الاستهلاك العالمي من الغاز ومواكبة الإنتاج، وهو ما يعني استمرار المكاسب التي يحققها الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي⁽³⁴⁾. ويتوافق العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الآن وفي المستقبل. لكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد.

النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية

إذا ما افترضنا بأن العراق سيتمكن من استعادة حصته السوقية وأنه سيتمكن من إدامة الإنتاج والتتصدير فإنه سيتمكن من تحقيق إيرادات مالية مهمة في ظل توقعات الأسعار في حدود (50) دولار للبرميل (خام كركوك). وفي ظل افتراض تقاضي الفجوة الحتمية بين إيراداته واحتياجاته من العملات الأجنبية بفعل تعادل الدول الدائنة للعراق. فعلى الحكومة أن تسعى إلى زيادة المستورّدات وإعادة مبادرات التنمية بمستويات تتجاوز جهود إعادة الإعمار والبناء. وبخاصة وأن عليها استهداف تقليل الفقر وإعادة تشغيل الاقتصاد مجدها وتنويع مصادر الدخل.

وطبقاً لإستراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007) فقد قدرت الإيرادات الحكومية للسنوات الثلاث بحدود 83.8 مليار دولار (23 مليار عام 2005 و 28.9 مليار دولار في عام 2006 و 31.8 مليار دولار عام 2007)، وتساهم إيرادات النفط الخام بـ 90.3 في المائة من مجموع الإيرادات العامة. وهذا يعني إن تلك الإيرادات تقدر بحوالي 76.3 مليار دولار (20.8 و 26.3 و 29.2 مليار دولار على التوالي). وقد اعتمدت هذه التقديرات على إنتاج النفط الخام خلال عام 2005، والذي قدر بحدود 1.5 و 1.8 و 2.0 مليون برميل يومياً وبمعدل سعر 38 و 40 و 49 دولار للبرميل للسنوات 2005-2007 على التوالي. وقد توصلت وزارة النفط إلى هذه التقديرات بالاستناد إلى فرضية أن حقول النفط الشمالية والجنوبية ستكون عاملة. وأن صادرات النفط خلال

الأشهر السابقة على التقدير قد انخفضت إلى 1.4 مليون برميل والتي هي أوطأ بكثير من التخمينات الواردة في الموازنة وذلك بسبب غلق خطوط الأنابيب الشمالية⁽³⁵⁾. وقربياً من التوقعات أعلاه فقد قدرت مؤسسة بروكينز (The Brookings Institution) إيرادات النفط من صادرات النفط الخام ما بين عامي 2006 - 2010 بأكثر من 170.5 مليار دولار. تصل أقصاها عام 2010. (انظر الجدول التالي)

جدول رقم (5)
ميزان المدفوعات: الصادرات 2004-2010

السنوات							
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	تقديرات
التقديرات المتوقعة							
40.600	38.128	36.094	31.892	27.273	19.016	17.782	الصادرات الإجمالية
39.939	37.498	35.359	31.194	26.609	18.410	17.329	النفط الخام
662	627	735	698	665	606	452	الصادرات الأخرى
98	98	98	98	98	97	97	نسبة من النفط في المائة

Source\ The Brookings Institution, , Iraq Index: Tracking Variables Of Reconstruction & Security In Post- Saddam Iraq, July 31, 2006, P. 40

وهنا تبرز ضرورة تخصيص الموارد للتنمية، ومتى ناجحت عملية إعادة البناء في استقرار الاقتصاد الكلي لمرحلة يمكنه فيها استعادة بعض أشكال الإنفاق التنموي، وعندها يجب توفير الموارد لأغراض التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية. على الحكومة أن تعمل على تصفيه تركيبة ثقلها خلفها النظام السابق، وتتحمل أعباء السياسات الخاطئة ونتائج الحرب الأمريكية على الإرهاب التي تور رحاحها على أرض العراق منذ أكثر من ثلاثة سنوات. وهو ما يحتاج لعقود قبل أن يتمكن العراق من إعادة مبادرته الاقتصادية، وتبدل مستقبل الاقتصاد المظلم. أن توسيع الاقتصاد وتخفيف اعتماد العراق على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب إلا أنه ينبغي أن يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة.

عادة ما تبني توقعات النفط على ثلاثة مشاهد (سيناريوات)، يفترض السيناريو المرتفع حدوث الحد الأعلى للمتغيرات المستقلة، في حين يفترض السيناريو المنخفض حدوث الحد الأدنى لتلك العوامل. في ما يبني السيناريو المتوسط أو الاسترشادي (المرجعي) على افتراض القيم المتوسطة، لذا فهو يقع ضمن الاحتمالات المقبولة أثناء القيام بوضع التقديرات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA ارتفاع إنتاج النفط العراقي لكي يتراوح بحلول عام 2025 إلى 6.6 مليون برميل بافتراض أن سعر النفط الخام عند مستوى متوسط هو 35 دولار للبرميل. بينما سيُدفع انخفاض السعر إلى (21) دولار للبرميل العراق إلى رفع الإنتاج إلى 8.6 مليون برميل. في حين يفترض المشهد الثالث ارتفاع الأسعار إلى (48) دولار للبرميل فيصل الإنتاج إلى 4 ملايين برميل. (انظر الجدول (6)).

جدول رقم (6)
تقديرات الطاقة الإنتاجية للعراق

السيناريو المرجعي						
سيناريو السعر المرتفع						
سيناريو السعر المنخفض						
2025	2020	2015	2010	2002	1990	
6.6	5.3	4.2	3.5	*2.0	*2.2	
4.0	3.5	3.1	3.1	2.0	2.2	
8.6	7.1	5.7	4.0	2.0	2.2	

تقوم محاولة بناء المشاهد على افتراض ثلاثة أسعار، منخفض (21) دولار، متوسط أو مرجعي (35) دولار، ومرتفع (48) دولار للبرميل.

Source\ Energy International Administration, International Energy Outlook 2005, Julay 2005, Table E1-3, P.165-167

ان الدعم الكبير للمنتجات النفطية يمثل عائقاً أمام تطوير القطاع النفطي، فالنفط الخام يجهز إلى المصافي بسعر 300 دينار للبرميل الواحد (حوالى 21 سنت) مقارنة بأسعار النفط في السوق الفورية والتي تزيد عن 40 دولار للبرميل الواحد. وتتراوح الكميات المجهزة للمصافي ما بين 550-500 ألف برميل يومياً. وبموجب سعر النفط للبرميل الواحد المفترض في موازنة 2005 والبالغ 26 دولار للبرميل، فإن الإيرادات الصناعية تتراوح ما بين 5.2-4.7 مليارات دولار سنوياً. وبإضافة كلفة استيراد المشتقات النفطية البالغة 2.4 مليار دولار، فإن مجموع الدعم سيتراوح ما بين 7.1 - 7.6 مليارات دولار سنوياً. وهو لا يشكل نزيفاً لإيرادات الحكومة فقط، وإنما سيؤدي إلى تثبيط الاستثمارات في الصناعات المتغذية. وبموجب اتفاقية المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاعات مع صندوق النقد الدولي، فإن الحكومة متزمعة بزيادة الأسعار المحلية للمنتجات النفطية⁽³⁶⁾. وأعتقد أن الحل الأمثل لمشكلة دعم المشتقات النفطية يمكن في رفع قيمة العملة العراقية (الدينار) لاستعادة توازن الأسعار، وهو أمر يمكن أن تكون له

نتائج محمودة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويختصر الكثير من الإجراءات التي يتطلبها رفع الأسعار الاسمية للمشتقات في وقت يمكن أن تمتضى معدلات التضخم الزيادة في السعر الاسمي.
وعلى الرغم من أن إيرادات النفط ما تزال عاجزة عن تغطية تكاليف إدارة شؤون الحكومة والخدمات الاجتماعية، فقد أدى التخريب وسوء صيانة منشآت النفط إلى عرقلة الإنتاج النفطي الذي لم يتجاوز 2.5 مليون برميل يومياً لكنه ما يزال غير كاف للتلبية احتياجات العراق الحالية والمستقبلية.

يعتبر النفط القوة الاقتصادية والسياسية الرئيسة في العراق، فمن الناحية الاقتصادية يعتبر النفط أداة تمويل مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، بينما يشكل من الناحية السياسية أداة لفرض نظام تسلطي وفرض هيمنة الدولة وإضعاف الطابع الشخصي على مؤسسات الدولة. إن الوصف الشائع للدولة في العراق هو أنها «دولة ريعية» تعمل على تخصيص الريع النفطي واستخدامه كأداة سياسية للاسترداد السياسي.

وسياسيًا لم يتخد لحد الآن قرار بشأن المسار الذي يجب اتباعه بالنسبة لإعادة تشكيل صناعة النفط العراقية. فقد قامت وزارة النفط برفع مقترن عام 2005 إلى مجلس الوزراء يتضمن إصدار تشريع بالسماح للقطاع الخاص بإنشاء مصافي أو استيراد مشتقات نفطية وبيعها في السوق المحلية بأسعار السوق مع تحديد كميات ما يجهز بالأسعار الرسمية من خلال قسائم تتبع لحامليها استخدام أو بيع تلك الكميات، على أن يتم العمل على رفع الأسعار الرسمية إلى ما يقرب ثلثي مثيلاتها في السوق، وعلى أن تصبح بالمستوى نفسه خلال مدة سنة ونصف إلى سنتين⁽³⁷⁾.

ويقدم بعض الباحثين عدداً من الخيارات لمستقبل النفط:

ال الخيار الأول: الشخصية الكاملة: فهناك من ينادي بإيقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية وتحريرها من سيطرة الدولة، ودعوة شركات النفط الأجنبية والمؤسسات الاستثمارية إلى العمل بشكل أو بأخر على استلام مسؤولية الإدارة والإنتاج وتطوير الطاقات الإنتاجية في الصناعة الإستخراجية⁽³⁸⁾. لكن هذا الخيار يدفع باتجاه إثارة «مشاعر القومية النفطية» مما يترتب عليه نتائج سياسية وخيمة⁽³⁹⁾.

مع ذلك يبقى إشراك القطاع الخاص أمراً ضرورياً في مجالات التسويق والتوزيع والتكرير. وينبغي العمل على تطوير قطاع خاص واسع ومتنوع وقدر على النمو للتسويق والخدمات النفطية، يستطيع أن يكون أداة وصل بين النفط وبقية فروع الاقتصاد⁽⁴⁰⁾.

إن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يتطلب تقوية فاعلية أجهزة الرقابة والتقيش، وبخاصة بعد الفساد والفوبي التي عمت خلال السنوات الأخيرة، وأديا إلى ازدهار غير مسبوق في تاريخ العراق للسوق السوداء⁽⁴¹⁾.
ال الخيار الثاني: حل ألاسكا: الذي يقترح توزيع الثروة النفطية وبعض عوائده على الشعب العراقي، الذي يصبح وبالتالي صاحب أسهم في الثروة النفطية. وهو أكثر الخيارات جاذبية، إذ أنه سينقل العراق من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع إلى مجتمع من حملة الأسهم يمول حكومته (من خلال دفع الضرائب على الدخل والأسماء) و يجعلها مسؤولة أمامه. وك أصحاب أسهم يمكن للعراقيين من مختلف الأعراق والمذاهب والأديان أن يتمتعوا جملة بحصة متساوية من موارد بلادهم، ويمكن أن تشارك الحكومة المركزية والحكومات الكردية المحلية في حصيلة الضرائب المولدة من خلال هذه الترتيبات. وقد يلقى هذا الحل قبول قطاع كبير من يعانون من البطالة. وقد يوسع هذا الخيار من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساساً قوياً للتحول إلى الديمقراطية⁽⁴²⁾.

ال الخيار الثالث: التجربة النرويجية: التي تقوم على نموذج صندوق النفط تديره مؤسسة فرعية تابعة للبنك المركزي النرويجي، ويستخدم الصندوق للفصل بين إيرادات النفط والإيرادات وال النفقات العامة غير النفطية. ويغير الصندوق أداة شفافة تسمح للحكومة والشعب بالاطلاع الدائم على حجم العجز غير النفطي وعلى المبالغ المقترضة، أو المعاد توظيفها في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة لتكمية الثروة التي يمتلكها البلد. ويكون مصدر القوة في الصندوق النرويجي في أنه جزء من نظام حكم ديمقراطي متسبق. ويشير أنصار هذا الخيار إلى وجوب أن تكون إدارة الصرف من أموال الصندوق مستقلة عن الحكومة القائمة. فيما يقترح آخرون، أن تعمل السلطات النفطية على التقليل من تعرض البلد لمخاطر تقلب أسعار النفط من خلال صيغ تحويل عوائق مثل هذه التقليبات من عائق شركات النفط المتعاقد معها⁽⁴⁴⁾.

إن تطبيق التجربة النرويجية أو في ألاسكا أو غيرهما أمر يحتاج إلى دراسات وتحميس لمرافق نموهما وأسس تطبيقهما على كلا البلدين اللذين تختلف أنظمتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن حال العراق، وبالتالي يجب عدم التفكير بمثل هذه التجارب إلا بعد سنوات من الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق، والعمل على اعتماد نهج متدرج يهدف إلى الوصول لما هو أفضل لمصلحة الشعب العراقي⁽⁴⁵⁾.

ال الخيار الرابع: إخضاع تخصيص إيرادات النفط للسلطة التشريعية بدلاً من السلطة التنفيذية. وذلك للحد من الميل الاستبدادية الناشئة عن الاستقلال المالي الذي توفره إيرادات النفط للحكومة عادة⁽⁴⁶⁾. وهو أمر يمكن أن تكون له أثار سلبية على إدارة القطاع النفطي وإخضاعه للتجاذبات السياسية. لكن ينبغي أن تمر جميع إيرادات النفط ومدفوعاته ذات الصلة بميزانية الحكومة الاتحادية، وأن تكون تحت إشراف مجلس النواب.

الخاتمة والتوصيات

من المحتمل أن يؤدي تركيز العراق على إعادة إعمار البلاد إلى زيادة نصيبه من الصادرات النفطية. لكن العراق لن يكون قادراً، خصوصاً في المستقبل المنظور، من تحقيق زيادة مهمة في الإنتاج.

تُقدّم الظروف الحالية الحكومة العراقية في وضع وتنفيذ إستراتيجية لتطوير الصناعة النفطية، كما أن قيوداً أخرى تتعلق بكفاءة الحكومة لاستخدام الموارد المتاحة.

إن الاعتقاد بأن الثروة النفطية العراقية ستكتفي على المدى القريب لتغطية احتياجات المجتمع والاقتصاد في مرحلة ما بعد صدام، لأن الحقوق النفطية المستغلة ستحتاج إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وربما يحتاج العراق إلى ما يقرب من ثلث سنوات للعودة إلى مستوى الإنتاج السابق للعام 1990 وستطلب هذه العملية تكاليف إضافية قد تتجاوز الخمسة مليارات دولار، إضافة إلى ما يقرب ثلاثة مليارات دولار لتنمية نفقات التشغيل السنوية⁽⁴⁷⁾. وتؤسساً على ذلك فإنه لا بد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد. ويقترح عذر الغني إطارين للسياسة النفطية الوطنية: أحدهما قصير الأجل، والآخر طويل الأجل. الأول قد يمتد بين أربعة وخمسة أعوام، ويعتمد على التوجّه لتبنيّة كافة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية وفقاً ل البرنامج مكافٍ لانتشار العراق من أزمته الحالية، ومن التركة الثقيلة التي كله بها النظام السابق، والدمار الواسع الذي أضيقته العمليات العسكرية الأمريكية. وتكون المهام إعادة الإعمار والإيفاء بالالتزامات العراقية. وهو ما يقتضي التوسيع إلى أقصى حد ممكن في إنتاج وتصدير النفط مستقيدين قدر الإمكان من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، وتوجيهها حسراً لعملية الإعمار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. وذلك من أجل تأمين القدرة على إعادة البناء والتّجديد الذاتي للاقتصاد العراقي.

أما الإطار الثاني للسياسة النفطية، فيتوجه نحو تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الدخل القومي وبناء اقتصاد متوازن يبتعد بالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الإنتاج المادي والخدمي للاقتصاد العراقي لكي تستجيب حاجات الطلب الداخلي والخارجي بإنجازية وكفاءة عاليتين. ويجري العمل في هذه المرحلة على تقليل الاعتماد على الموارد النفطية والتركيز على تنمية الموارد الاقتصادية والمالية البديلة. إذ لا بد من إيجاد موارد بديلة لرفد الميزانية العامة للدولة من مصادر الضرائب والرسوم والإيرادات من المؤسسات العامة المختلفة والتقليل المتعمد والتدرجى في الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الميزانية. ويتوّجّب على السلطة الوطنية الالتزام الصارم بمبدأ تخصيص الموارد النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسراً، وعدم الانجرار وراء التّخصيصات الجانبيّة في هذا المجال أو ذاك لأهداف سياسية ومناطقية خاصة.

وتؤسساً على ما تقدم يمكن أن نضع عدداً من التوصيات:

- (1) يجب أن تبقى ملكية وإدارة النفط تحت إشراف الحكومة الاتحادية.
- (2) اعتماد خطط مدروسة لمعالجة مشكلات الصناعة النفطية وفق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى، تأخذ بنظر الاعتبار واقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي وإن تبني هذه الإستراتيجية على أساس سليم تقوم على: مساحات جيولوجية حديثة لتقدير المكامن والحقول، تقييم شامل لمنشآت الإنتاج والخزن والنقل، حفر آبار جديدة، استصلاح الآبار النفطية؛ استكمال إصلاح المنشآت النفطية المتضررة؛ ووضع أجهزة لقياس والعد عند منافذ التصدير.
- (3) عقلنة الإنتاج العراقي في حدود التي تسهم في الحفاظ على ديمومة هذا المورد الطبيعي النافذ، وتجنب الوقوع في فخ الاندفاع غير العقلاني في زيادة الإنتاج قبل إنجاز دراسات للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطبقات متباينة.
- (4) تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع النفطي.
- (5) حل مشكلة العقود التي أبرمت إبان النظام السابق لتحقيق أغراض سياسية، على قاعدة إعادة التفاوض مع تلك الشركات وتعديل الشروط التي تتضمن إجحافاً بالحقوق العراقية.
- (6) اجتذاب الاستثمار الأجنبي لتوفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية لتطوير وتأهيل قطاع النفط.
- (7) تأهيل كوادر قطاع النفط ودعم برامج التّدريب ودعم القدرات.
- (8) العمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي. وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، وتقليل حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي.
- (9) تقييم المكامن وتوفير معدات المراقبة والقياس، وتعجيل عمليات استصلاح آبار النفط.
- (10) العمل وفق برنامج إنتاج رشيد يتماشى مع واقع المكامن والخراب الذي نالها خلال عقود سوء الإدارة السابقة على أن يستهدف هذا البرنامج إعادة الإنتاجية المفقودة من تلك المكامن.
- (11) محاربة الفساد المتّفشي في قطاع النفط والذي باتت تديره مافيات خطيرة وعصابات مرتبطة ببعض الشخصيات الحكومية والحزبية.
- (12) في ما يخص المصافي وصناعة التكرير:
 - تحديث المصافي القائمة وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة، وتقليل فائض زيت الوقود.
 - إعادة إعمار مصافي البصرة وبيجي والتّفكير جدياً ببناء مصافي جديدة وإحياء مشروع مصفى المسيب.
 - تحسين نوعية المنتجات المنتجة محلياً وتحسين ظروف إنتاجها بما يخدم حماية البيئة.
 - إعادة إعمار وحدات إنتاج الدهون.
 - استكمال شبكة نقل المنتجات النفطية.

- (13) في ما يخص صناعة الغاز فإنه ينبغي إعادة اعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل الغاز، وإصلاح منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.
- (14) العمل على تحسين موقع العراق في داخل الأوبك وتعزيز تعاونه مع أعضائه بما يمكنه من استعادة حصته في السوق دون الدخول في صراعات جانبية تهدّد المنظمة واستقرار الأسعار.

الهوامش والمصادر

- (١) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»، المركز، بيروت، 2005، 124
- (٢) المجموعة الدولية للأزمات (الشرق الأوسط)، إعادة إعمار العراق، التقرير رقم 30 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، 2 أيلول 2004، ص 11
- (٣) المصدر السابق، ص 19-20
- (٤) وزارة النفط، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، التقرير السنوي لعام 2005، ص 12
- (٥) المصدر السابق، ص 1
- (٦) المصدر السابق، ص 3-5
- (٧) المصدر السابق، ص 9
- (٨) المصدر السابق، ص 21
- (٩) المصدر السابق، ص 31
- (١٠) المصدر السابق، ص 42
- (١١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 160
- (١٢) المصدر السابق، ص 148
- (١٣) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، المصدر السابق، ص 9
- (١٤) وزارة النفط، المصدر السابق، ص 14
- (١٥) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الهيئة الإستراتيجية لإعادة الإعمار، إستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، حزيران 2005، ص 22
- (١٦) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، المصدر السابق، ص 3
- (١٧) وزارة النفط، المصدر السابق، ص 42-43
- (١٨) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 156
- (١٩) المصدر السابق، ص 156-157
- (٢٠) وزارة النفط، المصدر السابق، ص 16
- (٢١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 157-158
- (٢٢) المصدر السابق، ص 158
- (٢٣) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 127
- (٢٤) صالح ياسر، قطاع النفط بين الشخصية وخيارات أخرى، الثقافة الجديدة، العدد (309)، حزيران/يونيو 2003، ص 18
- (٢٥) تيم نيلوك، العقبات والمنبذون في الشرق الأوسط: العراق - ليبيا - السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 100-101
- (٢٦) مجید الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، الثقافة الجديدة، العدد (309)، حزيران/يونيو 2003، ص 9
- (٢٧) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الهيئة الإستراتيجية لإعادة الإعمار، إستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، حزيران 2005، ص 20
- (٢٨) المصدر السابق، ص 21

- (29) المصدر السابق نفسه.
- (30) مجید الهیتی، المصدر السابق، ص 8-9 وكذلك انظر: سمير صارم، المصدر السابق.
- (31) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 127
- (32) المصدر السابق، ص 127-128
- (33) المصدر السابق، ص 128
- (34) برايت أوكوغو، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، 2003، ص 13
- (35) جمهورية العراق، المصدر السابق، ص 10-11
- (36) المصدر السابق، ص 22
- (37) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 153
- (38) المصدر السابق، ص 165
- (39) فالح عبد الجبار، عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 120، مايو / أيار 2004، ص 12
- (40) مجلة الحكمة، الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول إلى الديمقراطية، الحكمة (بغداد: بيت الحكمة)، العدد 40، تموز / يوليو 2005، ص 5
- (41) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 161
- (42) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 12
- (43) مجلة الحكمة، المصدر السابق، ص 12
- (44) المصدر السابق نفسه.
- (45) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص 165
- (46) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 12
- (47) انظر: منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد (294)، آب / أغسطس، 2003، ص 97